

نموذج عملي لمذكرة استخلاصية

مذكرة إستخلاصية مع نموذج تطبيقي:

يتطلب إعداد مذكرة إستخلاصية من المترشح

- أن يتحكم بكيفية جيدة في التوقيت المخصص للاختبار وأن يوزعه على مراحل مختلفة

- إستخدام خطأ واضحاً و أترك مسافات بين كل فقرة تتناولها.

- تجنب التكرار.

- لا تبدي رأيك الخاص و لا تستعمل معلومات سابقة لديك.

- لا تحاول أن تنتقد القرارات أو النصوص مطلقاً

- تحليل الوثائق ودراساتها

- إعداد خطة مناسبة

- المقدمة لا تطرح فيها إشكالية على شكل سؤال بل فكرة عامة حول الموضوع فقط.

- لا توجد خاتمة في المذكرة الإستخلاصية

وتحرير المذكرة و كما يدل عليه إسمها فان الهدف منه هو الإستخلاص علي الطالب أو المترشح تلخيص هذه الوثائق التي تكون طويلة في غالب الأحيان فيما لا يزيد عن أربع صفحات، و التلخيص لا يكون لكل وثيقة على حدى، بل يجب إستخلاص الموضوع العام الذي تدور حوله الوثائق، و التمكن من تحرير خطة تعالج الموضوع، و الإستعانة أثناء التحليل بالوثائق المقدمة في السؤال.

وهي تعني:

1- مجموعة عناصر منظمة كانت قبل ذلك متفرقة أو غير متناسقة مع بعضها.

2- تشكيل متجانس ومرتب يقارن من خلاله المترشح الوثائق المقدمة مع المسائل القانونية محل الاستخلاص.

3 - التمييز بين المسائل الأساسية و الأخرى الثانوية بحيث يمكن على أساسها التوصل الى مقابلة النصوص وتلاقي الأفكار وهو ما يسمح من تقدير مهارة المترشح واستعداده للوظيفة المستقبلية التي لا تعتمد على إعادة

كتابة افكار الآخرين او على النقل الحرفي وانما تعتمد على روح النقد و الاختيار و اظهار هذا الاختيار.

4 - تلخيص حيادي و موضوعي وعليه استعمال ضمير المتكلم وعدم التحمس لراي وتقديم وجهة النظر

الشخصية بحيث يكون تلخيصا وافيا لا يحرف افكار المؤلفين عن موضعها ولا يحملها اكثر مما تعنيه.

أ - مرحلة تحليل الوثائق ودراساتها:

تتطلب هذه المرحلة من المترشح ان يعالج المسألة بطريقة منهجية جيدة وذلك باتباع مايلي :

- 1- أخذ نظرة سريعة على الوثائق الي يتالف منها الملف <عادة ما يذكر في الصفحة الاولى قائمة الوثائق المرفقة.
 - 2- الشروع في قراءة الوثائق مع إتباع بكل بساطة الترتيب الذي سلم في الملف غير أنه في بعض الحالات من الافضل ان يقوم المترشح بترتيب الوثائق حسب طبيعتها (نصوص قانونية , آراء فقهية , إجتهااد قضائي .)
 - 3- خلال القراءة يركز المترشح على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملاءمة للمسالة المعروضة وأكثر اهمية لها يمكن خلال هذه المرحلة تسطير الجمل أو الفقرات وبالتوازي مع ذلك تسجيل الافكار العامة الهامة التي تحتويها الوثيقة في المسودة قصد تسهيل اعداد المذكرة لاحقا ينصح المترشح بكتابة ما استخلصه من كل وثيقة بكيفية تجنبه العودة اليها في كل مرة ربما للوقت.
 - 4- بالتوازي مع تقديم قراءة الوثائق يحاول المترشح أن يستخرج بعض الافكار الرئيسية للخطوة.
 - 5- عند نهاية قراءة الوثائق وتحليلها يتعين على المترشح أن يقوم بترتيبها إذ يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الإجتهااد القضائي مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي إلى إستخلاص الخطوط العريضة للملف و الشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.
- ب - مرحلة تحرير المذكرة الاستخلاصية:
- هذه المرحلة لا تختلف عن الاختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة وتعتبر أبسط منها ذلك :
- 1- أن الخطة لا تعتمد أساسا على الافكار الشخصية للمترشح وإنما على تبسيط ماإحتوته الوثائق المختلفة .
 - 2- تهدف الخطة عموما في المذكرة الإستخلاصية الى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف .
 - 3- يحدد عدد الصفحات ب3 الى 4 على الأكثر.
 - 4- من الضروري عند تحرير المذكرة ان يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي إعتد عليها وهو ما يسمح له ايضا من التحقق من استعمال الوثائق والمعلومات المطلوبة فيها
 - 5- تتضمن الاجابة غالبا مقدمة قصيرة ومباشرة وعرضا مؤظرا ومبررا .
 - 6- علي المترشح عند تحريره للمذكرة عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الافكار الرئيسية التي تحتويها.
 - 7- تعتمد المذكرة الاستخلاصية أساسا على قدرة المترشح في الاستخلاص والاستدلال وتوظيف معلوماته دون الادلاء برأيه الشخصي او معلومات مضافة من عنده ولو بصفة ضمنية .

نموذج تطبيقي لحل مذكرة إستخلاصية

مقدمة:

تتناول فيها الموضوع المطروح في الملف ، من خلال النصوص والقرارات والآراء الفقهية ، فنقول:

يتناول الملف الذي بين أيدينا موضوع : من خلال مجموعة من النصوص القانونية هي المواد من القانون المدني مثلا أو من قانون بالإضافة إلى قرارات المحكمة العليا المرتبة من سنة

..... إلى سنة بالترتيب والتي صدرت عن الغرفة وفي جهة أخرى تناول الموضوع مجموعة من الآراء الفقهية للأستاذ: والأستاذ (مع ذكر صفته ومركزه المذكور بالملف)

إن هذه القرارات والنصوص والقانونية والفقهية تتناول اشكالية معينة هذا ما نحاول تناوله بالشرح والتحليل من أجل تبيان هذا الاشكال وحله من خلال منهجية موضوعية كالآتي:

أولا : من حيث النصوص القانونية:

جاءت النصوص في عامتها (متوافقة - متعارضة) مع بعضها البعض إذ تتناول المادة الاولى :

..... والمادة الثانية والثالثة.....

..... (ذكر كل ما تناوله المواد بصفة عامة وملخصة) حيث يظهر من خلال تحليلنا واستقراءنا لهذه النصوص انها رتبت قاعدة عامة متمثلة في :

..... وإستثناء في المواد (في حال وجود قاعدة عامة وإستثناءات) .. (أما إن ظهر التعارض فيجب تحديد التعارض في أي مادة ويذكر بالتفصيل)

ثانيا: من حيث قرارات المحكمة العليا:

يظهر (استقرار - عدم استقرار) بين ملفات المحكمة العليا في تناولها لموضوع حيث تناولت القرارات (ذكر كل القرارات التي استقرت على الموضوع) غير أن القرار رقم الصادر بتاريخ رتب إستثناء جسد عدم إستقرار قضاء المحكمة العليا حيث قضت المحكمة العليا بـ وهو الأمر الذي يجسد بالفعل تناول المحكمة العليا للموضوع من وجهة (شرح وجهة نظر تناول المحكمة للموضوع المطروح بالملف.)

ثالثا: من حيث الآراء الفقهية:

جاءت المقالات الفقهية التي تناولت موضوع الملف وهي (ذكر عددها) النص الأول للأستاذ الذي تناول فيه موضوع أما النص الثاني فكان للأستاذ الذي تناول فيه بشكل (متقارب - متناقض - متباين - متسلسل - مكمل) للمقال السابق من حيث أنه تناول : أما النص الأخير فجاء (متوافقا - متناقضا - متسلسلا - مكملا..) للمقالات السابقة من حيث : (تشرح وجهة نظر الاستاذ الكاتب)

من خلال ذلك نستنتج أن النصوص جاءت (متوافقة - متكاملة - متسلسلة - متناقضة - متباينة ..) فيما بينها.

الخلاصة

إن تناول الملف لموضوع: جاء واضحا من خلال تعارض نستجليه من خلال :
..... (ذكر النص الذي جاء متعارضا وقد يكون حكما أو قرار أو نصا أو مقالا) ومن ذلك
يتوضح أن الإشكال القائم متمثل في تناقض (إستخرج القرار أو النص أو المقال الذي يشكل
تناقضا مع موضوع الملف) وذلك يجعل (النصوص متناقضة) أو (القرارات غير مستقرة) أو
(المقالات الفقهية غير متوافقة).